«موديز»: 4 فوائد للبنوك الإماراتية من حزمة المركزي التحفيزية

قالت وكالة موديز لخدمات المستثمرين إن خطة الدعم الاقتصادي الشاملة التي تبلغ كُلفتها الإجمالية 100 مليار درهم، والتي أطلقها "مصرف الإمارات المركزي" السبت الماضي لدعم بنوك الإمارات في مواجهة التداعيات الاقتصادية المتوقعة عن انتشار فيروس "كورونا" المستجد، ستجلب 4 فوائد رئيسية للبنوك الإماراتية.

وقالت في تقرير أصدرته إن هذه الفوائد تتمثل في توفير مصدر تمويل رخيص لتلبية طلبات الحصول على النقد، والمتوقع أن تتلقاها البنوك من الجهات الأكثر تأثراً بالتداعيات الاقتصادية لتفشي الفيروس. وتوقع التقرير أن تكون غالبية هذه الجهات منتمية إلى قطاعات السياحة، النقل، التجارة، والعقارات، فضلاً عن الشركات الصغيرة والمتوسطة، وفقا لجريدة البيان.

وأضاف التقرير أن ثاني تلك الفوائد هي اسهام الخطة أيضا في الحد من التآكل المتوقع في قيمة الأصول البنكية نتيجة أزمة "كورونا". وبالتالي، ستحول الخطة دون تفاقم المشاكل المحتمل أن يواجهها المقترضون من البنوك في توفير السيولة وتحولها إلى مرحلة الإعسار.

بهدف تغطية الاحتياجات الطارئة لمواجهة انتشار الوباء

الكويت بصدد تخصيص 500 مليون دينار لكبح فيروس «كورونا»

تسعى الحكومة الكويتية لعقد جلسة خاصة بمجلس الأمة من أجل الموافقة على مشروع قانون بتعديل ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية لزيادتها بمبلغ 500 مليون دينار (1.6 مليار دولار) بهدف تغطية الاحتياجات الطارئة اللازمة لمواجهة انتشار الوباء، ليصل إجمالي مصروفات الموازنة المقدرة من 22.5 مليار دينار إلى 23 مليار دينار.

ومن المقرر، أن يتم تخصيص الزيادة المالية لتعزيز جهود الوزارات لمواجهة الفيروس سواء عن طريق توفير التجهيزات الخاصة أو توفير المخصصات المالية لمكافأة العاملين بالجهات المختلفة ضمن فرق العمل الخاصة التابعة للجهات الحكومية.

تجدر الإشارة إلى أن فاتورة الضيافة الخاصة بالمقرات التي تعاقدت عليها الحكومة وجرى تحويلها إلى محاجر صحية تجاوزت 300 ألف دينار (963 ألف دولار)، مع توقعات بالزيادة خلال الفترة المقبلة.

من جانبها- قامت وزارة المالية بالعمل على توفير الاعتمادات المالية للجهات المختلفة مع إعطاء أولوية في ما يتعلق باحتياجاتها لمواجهة فيروس «كورونا» المستجد، علماً بأن الفترة الماضية قد شهدت قيام عدد غير قليل من الموظفين بالتواجد داخل مقر الوزارة على الرغم من العطلة الحكومية.

وجاء ذلك بتكليف من قبل وزير المالية براك الشيتان لمتابعة الأعمال وضمان عدم توقف سير العمل بالوزارة، خاصة أن العطلة تزامنت مع نهاية السنة المالية والإجراءات الخاصة بإقفال الموازنة، إضافة إلى الإجراءات المتعلقة بالرواتب الشهرية لموظفي الجهات الحكومية.

كما أن العديد من موظفي الوزارة يقومون بالدوام في مقار أعمالهم، إضافة إلى مباشرة جزء كبير منهم العمل في المنزل، إيماناً بالدور الكبير الذي تقوم به الوزارة في خدمة المجتمع.

على صعيد متصل، وافق ديوان المحاسبة على قيام وزارة الصحة بالتعاقد بالأمر المباشر مع عدد من الشركات المحلية لتوفير الأدوية الخاصة لمواجهة فيروس كورونا بعقود بلغت قيمتها حوالي 9 ملايين دينار مع 4 شركات محلية.

تبرعات عبر منظمة الصحة العالمية

12.4 مليون دينار لدعم فلسطين وإيران والعراق

أعلنت وزارة الخارجية الكويتية، على تويتر، عن تبرع الكويت ب 12.4 مليون دينار، ما يعادل 40 مليون دولار، لمنظمة الصحة العالمية دعما لجهودها في مكافحة كورونا.

وتلقي وزير الخارجية، الشيخ أحمد ناصر المحمد الصباح، توجيهات من أمير الكويت بتقديم الدعم لفلسطين لمواجهة كورونا عبر منظمة الصحة العالمية.

كما أجرى وزير الخارجية الشيخ أحمد ناصر المحمد الصباح، اتصالا مع نظيره الإيراني ونقل له توجيهات أمير الكويت بتقديم الدعم لبلاده لمواجهة كورونا عبر منظمة الصحة العالمية.

ومن إيران إلى العراق، حيث أعلن المتحدث باسم الخارجية العراقية، على تويتر، بأن الكويت تتبرع بمبلغ 10 ملايين دولار للعراق لدعم جهود مكافحة كورونا.

«التجارة» تغلق 3 محال تجارية خالفت الإجراءات الاحترازية

أعلنت وزارة التجارة والصناعة أمس الأربعاء إغلاق ثلاثة محال تجارية وبسطات خضراوات لم تلتزم بالقرارات المنظمة والإجراءات الاحترازية المعمول بها لمواجهة انتشار عدوى فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19).

وقالت التجارة في بيان إن الفرق المعنية قامت بالتدقيق والتفتيش على 238 صيدلية في حين حررت 72 محضر ضبط لمحال تجارية لمخالفتها القوانين فضلا عن فتح تسعة محال بعد أخذ تعهدات بإزالة المخالفات المرصودة.

وأضافت أن الفرق التفتيشية راقبت 23 فرعا لمراكز التموين ومخبز تابع لشركة المطاحن الكويتية لتسهيل عمليات البيع والوقوف على آلية سير العمل.

وأفادت أن مركز الطوارئ التابع لها قام بتجديد وتغيير في البطاقة التموينية لعدد 262 بطاقة كما استقبلت 433 شكوى عبر الخط الساخن رقم (135).

وشددت على ضرورة الالتزام بالقانون لما تمر به البلاد من ظرف استثنائي مؤكدة أنها وفرقها التفتيشية تقف بالمرصاد لكل من تسول له نفسه استغلال هذا الظرف.

الفائض التجاري بين الكويت واليابان يسجل 114 مليون دينار

أظهرت بيانات حكومية في اليابان أمس الأربعاء أن الفائض التجاري مع دولة الكويت سجل 39.5 مليار ين (114 مليون دينالر).

وتشير البيانات إلى أن دولة الكويت حافظت على تسجيل فائض تجاري مع اليابان لمدة 12 عاما وشهر واحد مدفوعة باستمرار تفوق صادراتها على حجم الواردات بهامش كبير. وأوضحت البيانات أن إجمالي واردات اليابان من دولة الكويت تراجع بنسبة 11.7 بالمئة على أساس سنوي ليصل إلى 55.4 مليار ين (160 مليون دينار) في أول انخفاض خلال ثلاثة أشهر.

وأضافت أن صادرات اليابان إلى الكويت سجلت 15.9 مليار ين ياباني (46.2 مليون دينار)، فيما انخفض فائض اليابان التجاري مع دول الشرق الأوسط بنسبة 5.6 بالمئة ليصل إلى 485.3 مليار ين (4.5 مليار دولار) متأثرا بهبوط واردات اليابان من المنطقة بنسبة 2.8 بالمئة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

وهبطت شحنات النفط الخام والمنتجات المكررة والغاز الطبيعي المسال والموارد الطبيعية الأخرى التي تمثل 95.8 بالمئة من إجمالي واردات اليابان من المنطقة بنسبة 2.8 بالمئة. إلا أن إجمالي صادرات اليابان إلى المنطقة ارتفع بنسبة 4.9 بالمئة مدفوعا بالطلب القوي على السيارات والصلب والآلات والمعدات الكهربائية.

وعاد الميزان التجاري لليابان مع دول العالم إلى تسجيل فائض في فبراير بعدما انخفضت الواردات من الصين وهي أكبر شريك تجاري للبلاد إلى النصف تقريبا بسبب تفشي فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19).

وسجل ثالث أكبر اقتصاد في العالم أول فائض تجاري في أربعة أشهر بلغ 1.11 تريليون ين ياباني (10.4مليار دولار). وتراجعت الصادرات بنسبة 1 بالمئة مقارنة بالعام السابق في حين انخفضت الواردات بنسبة 14 بالمائة. وهبطت الواردات من الصين بنسبة 47.1 بالمئة في أكبر تراجع منذ 1986.

لمكافحة آثار «كورونا»

البحرين تطلق حزمة بقيمة 10 مليارات دولار

أطلقت البحرين حزمة "مالية واقتصادية" بقيمة 4.3 مليارات دينار بحريني (ما يعادل 10.5 مليار دولار) دعما للمواطنين والقطاع الخاص للتغلب على اثار تفشي فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19).

جاء ذلك في مؤتمر صحفي حضره وزير المالية البحريني الشيخ سلمان بن خليفة ومحافظ البنك المركزي البحريني رشيد المعراج وعدد من الوزراء والمسؤولين البحرينيين.

وقال الفريق الوزاري ان الحكومة ستحيل مشروع قانون بصفة الاستعجال لدفع رواتب المواطنين بالقطاع الخاص من خلال صندوق التعطل للأشهر (أبريل ومايو ويونيو) وفق الحد الأقصى للرواتب المنصوص عليه في قانون التأمين الاجتماعي وذلك بقيمة إجمالية تقدر ب 215 مليون دينار بحريني (مايعادل 313ر662 مليون دولار).

واضاف ان الحكومة ستتكفل بفواتير الكهرباء والماء للمشتركين كافة لأشهر أبريل ومايو ويونيو بما لا يتجاوز فواتير الفترة نفسها من العام الماضي لكل مشترك بقيمة إجمالية تقدر ب 150 مليون دينار بحريني (نحو 387ر397 مليون دولار).

اوضح ان الحكومة ستقوم بإعادة هيكلة المصاريف الإدارية للأجهزة الحكومية بما "لا يؤثر على الميزانية العامة للدولة".

واكد ان من بين القرارات إعفاء المؤسسات التجارية من الرسوم البلدية لأشهر أبريل ومايو ويونيو وذلك بقيمة إجمالية تقدر ب25 مليون دينار بحريني (اي ما يقارب 66.2 مليون دولار) وإعفاء المؤسسات الصناعية والتجارية من الرسوم المستحقة على استئجار الأراضي الصناعية الحكومية لكل من الأشهر الثلاثة.

كما تقرر إعفاء المنشآت والمرافق السياحية من رسوم السياحة لأبريل ومايو ويونيو ومضاعفة حجم "صندوق السيولة" بقيمة 100 مليون دينار بحريني (نحو 264.9 مليون دولار) ليصل إلى 200 مليون دينار بحريني (مايعادل 529.8 مليون دولار).

وأشار الفريق الحكومي لحزمة من القرارات من بنك البحرين المركزي لرفع قدرة الإقراض لدى البنوك بما يعادل 3.7 مليارات دينار بحريني (حوالي 9.8 مليارات دولار) وذلك لإعطائها المرونة اللازمة للتعامل مع طلبات العملاء بتأجيل "الأقساط أو للتمويل" الإضافي.

ولفت الى إعادة توجيه برامج صندوق العمل (تمكين) للشركات المتأثرة من "الأوضاع الراهنة" لمواجهة فيروس (كورونا) مع إعادة هيكلة القروض بالتعاون مع البنوك بقيمة إجمالية تقدر ب60 مليون دينار بحريني (اي ما يقارب 158.9 مليون دولار).

حول مستجدات فيروس «كورونا»

السعودية تدعو لقمة استثنائية لقادة مجموعة الـ 20.. الأسبوع المقبل

دعت المملكة العربية السعودية لعقد قمة استثنائية لقادة مجموعة الـ 20 حول فيروس «كورونا المستجد – كوفيد 19». ويعد ذلك استشعارا من السعودية بأهمية تكثيف الجهود الدولية المبذولة لمكافحة فيروس (كورونا المستجد) وفي ضوء رئاستها لمجموعة العشرين هذا العام فإن المملكة تقوم بإجراء اتصالات مستمرة مع دول المجموعة لعقد اجتماع قمة استثنائي (افتراضي) الأسبوع القادم.

ويهدف الاجتماع الى بحث سبل توحيد الجهود لمواجهة انتشار "وباء" (كورونا) حيث أن هذه الأزمة الصحية العالمية وما يترتب عليها من آثار إنسانية واقتصادية واجتماعية تتطلب استجابة عالمية.

ومن المقرر أن تعمل مجموعة ال20 مع المنظمات الدولية بكل الطرق اللازمة لتخفيف آثار هذا "الوباء" وسيعمل قادة المجموعة على وضع سياسات متفق عليها لتخفيف آثاره على كل الشعوب والاقتصاد العالمي.

كما ستتبنى القمة جهود وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة ال20 وكبار مسؤولي الصحة والتجارة والخارجية لتحديد المتطلبات وإجراءات الاستجابة اللازمة، علماً بأن رئاسة المملكة ستستمر في دعم وتنسيق الجهود الدولية لمواجهة آثار الوباء على المستويين الإنساني والاقتصادي.

لبنان يدشن صندوق تبرعات لمواجهة فيروس «كورونا»

قررت الحكومة اللبنانية تدشين صندوق خاص لقبول التبرعات الشعبية من اللبنانيين ومن غير اللبنانيين لمواجهة هذه ازمة فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19).

ودعت الحكومة في بيان كل شخص في لبنان او خارجه لبنان الى المساهمة في هذا الصندوق مؤكدة ان نتائج الاجراءات التي اتخذتها لاحتواء تفشي الفيروس جيدة.

وكانت وزارة الصحة العامة اللبنانية اعلنت ان مجموع الحالات المصابة بفيروس كورونا بلغت 120 حالة مضيفة ان حالتي اصابة بالفيروس تماثلتا للشفاء. وكان لبنان قد سجل في ال21 من فبراير الماضي اول حالة مصابة ب(كورونا) لامرأة قادمة من ايران.

دائرة السياحة والتسويق التجاري:

1.8 مليون زائر إلى دبي في يناير.. و 86 بالمئة إشغالات الفنادق

استقبلت المنشآت الفندقية في دبي خلال يناير 2020 نحو 1.79 مليون زائر دولي لليلة واحدة، بنمو بنسبة 11 بالمئة، مقارنة مع 1.61 مليون زائر دولي خلال الفترة المقابلة من العام 2019، وفقاً لبيانات دائرة السياحة والتسويق التجاري بدبي "دبي للسياحة".

وأظهرت البيانات نمواً في معدلات الإشغال الفندقي في الإمارة خلال يناير بنحو 3 نقاط ليصل إلى 86 بالمئة ، وذلك مقارنة مع 83 بالمئة ، وفقا لما تناقلته صحف محلية إماراتية.

وسجلت الفنادق من فئة 4 نجوم أعلى مستويات الإشغال بنحو 88 بالمئة ، ثم الفنادق من فئة 1 – 3 نجوم والشقق الفندقية المتوسطة بنسبة 87 بالمئة ، ثم الشقق الفخمة بنسبة 86 بالمئة والفنادق من فئة 5 نجوم بنسبة 82 بالمئة.

وعادت منطقة دول مجلس التعاون الخليجي لتستحوذ على الحصة الأكبر من الزوار القادمين إلى دبي بنسبة 24 بالمئة ، ثم أوروبا الغربية بنحو 17 بالمئة ثم جنوب آسيا 14 بالمئة ثم دول وشمال جنوب شرق آسيا 11 بالمئة وروسيا ورابطة الدول المستقلة وأوروبا الشرقية 11 بالمئة والشرق الأوسط وإفريقيا 10 بالمئة والأمريكتان 6 بالمئة وإفريقيا 5 بالمئة.

وجاءت السعودية في صدارة الأسواق المصدرة لسياح دبي خلال يناير الماضي بعدما استقبلت فنادق الإمارة نحو 266 ألف زائر دولي، بنمو 66 بالمئة، فيما جاءت الهند في المركز الثاني نحو 198 ألف زائر، بتراجع بنسبة 4 بالمئة ، وجاءت الصين في المركز الثالث بنحو 111 ألف زائر بنمو 11 بالمئة ، ثم روسيا في المركز الرابع بـ105 آلاف زائر بنمو 45 بالمئة ، ثم عمان في المركز الخامس بـ102 ألف زائر دولي بنمو 3 بالمئة.